

فليكن هو المعتمد ومنه أي من الخاص الذي لأنه لفظ وضع لعنى
معلوم على الأفراد وقدم الأمر لأنه شرف لأن بالأيمان ولا يضره قول الفقهاء
أن الذي راجع على الأمر حتى قال في البرزانية ومن لم يجد ستره ترك الاستنجاء
ولو على شرط سهر لأن الذي راجع على الأمر حتى استوعب الذي الأذمان
ولم يقتض الأمر التكرار لأنه ذلك لأجل الاحتياط عند التعارض وهو
في اللغة المنع ومنه التهمة العقل لأنه يبرهن عن البقيع وفي ضياء والحلوم الذي
خلاف الأمر زينة عن الشيء وزهوت عنه بالواد وعند الحاجة قول القائل
غيره لا تفعل وعند علماء الكلام بناء على أنه النفس طلب كمن فعل على
جملة الاستعلاء حتما فالذي النفس عين التحريم وخرجت الكراهة النسبية بقيد
حتمًا وإيراد كمن نفسك على التعريف إن كان لفظه فالكلام في النفس أو معناه
الترتبه زيبا وكذا معنى طلب الكف لو حدة معنى الفظين وهو الذي
وإذا قبل مقتضى الذي التحريم فالمراد اللفظ وهو يقتضي التحريم في قطعي
الشك والكراهة فوظيفة ولا تعدد في نفس الأمر وإنما هو من جملة
كونه لقطع أو الظن في طريقه كما في التحريم وعند الأصوليين بناء على أنه
اللفظي لأنه مجتمه عنه باعتبار وجوب الانتفاء قول القائل إن دونه
لا تفعل كما في المعنى لا بنا وعلى أن العلو شرط فيه مطلقا والأكثر على العلو
لا اعتبار به فيه وإنما الشرط الاستعلاء ومنهم المصنف ولذا قال
قول

٦٤ قول القائل لغيره على سبيل الاستعلاء لا تفعل وما في التبرير أولى وهو
لا تفعل استعلاء حتما والمباحث المتقدمة في الأمر واردة هنا فهو عند الجمهور
للتحريم عين المنع المحتم من مجرد عن التهمة كما أن الأمر للوجوب وفي غيره مجاز
ويخالف الأمر من جهة أنه يقتضي الفور والتكرار أي الاستمرار بخلاف الأمر وإنه
يقضي صفة البقيع للذم عن ضرورة حكمة الناهي فإن الشارع لا يبرهن عن شيء
الالبقيع وأشار بلفظ الاقتضاء إلى أن البقيع لازم متقدم بمعنى أنه يكون قبيحا فبرهن
الله عنه لأن الذي يوجب قبحه كما هو رأي الأشعري كما في التلويح وقد يقال
أن قوله يقتضي بمعنى يفيد فلا يكون فيه الإشارة المذكورة فإنه قبله لا قلم يقتضي
حسن الانتفاء قلنا صفة وجودية تستتضي محلا موجودا والانتفاء امتناع
عن إيجاد الفعل وهو عدمي كما في البدع وهو أي الذي إمان يكون قبيحا
لعينه ولا يفتي بأن ذلك الفعل قبيح من حيث ذاته بل عرفنا حسن الفعل
وقبحه وإنما يكون بجما يتبع عليه وإنما المراد منه أن عين الفعل الذي أضيف
إليه أي قبيح وإن كان ذلك لعنى نرائد على ذاته ذكره الفخاخي وهو قسم للذي
المطلق المتعلق بأفعال المكلفين دون اعتقادهم وذلك نوعان وصفا وشرعا
نصويان على التمييز أول غيره وذلك نوعان وصفا ونصويان لا يبرهن
للذي عنه بحيث لا يقبل الانتفاء وسجاورا أي صاحبا ومشارك في الجملة
كالفرس مثال لما قبيح لعينه وضعا لأن واضع اللغة وضمه لفعل قبيح في ذاته